

العراق الرأسمالي:

من الحرب الى الديمقراطية

الجزء الثاني :

د.مظهر محمد صالح

لم يفترق الاقتصادي الكبير (جوزيف شومبيتر) في تعريفه للديمقراطية والذي خطه في كتابه الموسوم (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) الصادر في العام ١٩٤٢ والذي سنتناوله لاحقاً عما يتعرض اليه التحليل الاقتصادي للعلوم السياسية للظاهرة الانتخابية في الوقت الحاضر . فبالقدر الذي يتناول فيه الفرع الاخير من العلوم الاقتصادية دراسة نماذج التصرف السياسي المختلفة التي تفرض بالناخبين هم من معظمي المنفعة الاقتصادية في حين تعظم الاحزاب السياسية عدد الاصوات الانتخابية ، فإن الفيصل الحاسم في هذا التفاعل سيبقى يؤشر مدى بلوغ الاحزاب السياسية مرحلة التطور الاقتصادي وبناء مقومات مايسمى بانموذج تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية . اذ مايزال هذا الانموذج بالرغم من ذلك هدفا بعيد المنال بسبب ضعف مؤسسات السوق ومؤسسات البنية الفوقية السياسية مع تجانس المصالح الانية بين الاطراف المكونة للعملية الديمقراطية منذ نشاتها عند اقرار دستور جمهورية العراق في العام ٢٠٠٥ . وان تلك الاطراف ظلت تتخبط في رؤى وسياسات قد لاتحقق الاهداف

الاجتماعية والاقتصادية الكلية بالضرورة عبر الدورات الانتخابية المختلفة وهما بلوغ مجتمع الكفاية الانتاجية ومجتمع العدل في توزيع الثروة والدخل الوطني .

وحسب رؤية جوزيف شومبيتر للديمقراطية نجده يسلط الضوء على امر مازلنا نعمل على ترسيخه وهو توافر مجموعة مؤسسات تمكن من اجراء انتخابات حرة وعادلة مع توافر القدرة على مسائلة السياسيين من قبل ناخبهم وحرية الدخول في الحياة السياسية . ومهما تم القبول بتعريف شومبيتر للديمقراطية ، فإن البلدان تختلف فيما بينها في توفير الظروف المؤسسية التي تتجاوب مع التعريف الذي جاء به ذلك العالم الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر والذي عد من بين افضل اقتصاديي القرن العشرين . ما يضع امام المثقفين جميعا في العراق الحاجة لاعتماد خطة دقيقة ومبسطة ومرتسم واضح للتفريق بين الديمقراطية واللاديمقراطية ودرجة تحقق التنمية وانطلاقها واسباب تعثرها واخفاقها لتكون جدول اعمال اقتصادي سياسي حقيقي قادر على توفير معايير التحليل الاقتصادي لتطور الديمقراطية السياسية في العراق.

فدرجة الامثلية بين تلازم مؤشرات الديمقراطية وانطلاق التنمية تستوعبها بالغالب متغيرات كثيرة على صعيد محوري الكفاية الانتاجية والعدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية . وبغض النظر عن هذا وذاك فبين المقياس (١) الذي يمثل الامثلية الديمقراطية والمقياس (صفر) الذي يؤكد انعدام الحياة الديمقراطية ، فإن العراق بدون شك قد اجتاز فعلا القاعدة الصفرية ورسم طريقه بقوة نحو الحياة الديمقراطية وسعيه الحثيث في تجاوز الاشكاليات الموضوعية

المقيدة لها بعد ان تم تشخيص الجذور الاقتصادية لنشوء الديمقراطية العراقية وتجاوز الجذور الاقتصادية للمجتمع الاستبدادي الشرقي وانماط انتاجه المتخلفة.

ان التطلع نحو حياة ديمقراطية كفاء لابد ان تلازمها مستويات مثلى من التطور الاقتصادي والاجتماعي ،الا انه للأسف الشديد مازال مؤشر مساهمة قوة العمل في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة الضريبية في ذلك الناتج هما مؤشران يمثلان بدايات اخفاق التنمية وتعثرها في البلاد ،إذ مازال ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي تولده ٣% من قوة العمل العراقية وان اجمالي مساهمة المجتمع بالضرائب لا تتعدى هي الاخرى الى ٢% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، وبهذا فان التوجه نحو ثقافة تعظيم التوزيع للمورد الريعي دون تعظيم الكفاية الانتاجية والتشغيل المنتج لقوة الشعب العامل سيظلان قلق الديمقراطية المستدامة في العراق قبل ان يكونان قلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة نفسها . في وقت مازالت فيه الكثير من مفاصل الحياة الديمقراطية وبرامج التيارات السياسية هي في ميل وتحول تجعل تكريس المصالح الوطنية المشتركة في مرتبة دون التمثيل الاثني او الطائفي والنزوع نحو مكونات سياسية وفيدراليات والدعوة الى اقاليم لاتقوم على اساس اداري وانما تتجه نحو الاثنية والطائفية مما افقد القدرة على ايجاد قوة تكنوقراطية داخل السلطة التنفيذية منسجمة تستند على اغلبية برلمانية ومعارضة حقيقية كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية .

فضعف الكفاية الاقتصادية والابتعاد عن بلوغ دالة الرفاهية الاجتماعية المثلى (اي العدالة في توزيع الموارد الانتاجية) امر

لا يوفر الاستقرار والتنمية الاقتصادية ويتلزم في الوقت نفسه مع ضعف حركة التيارات السياسية العابرة للطائفية والاثنية التي تقف حائلا امام التحول الديمقراطي الامثل في العراق وهي تكريس لاشكالية تطور الحياة الديمقراطية في بلادنا .

ان القدرة على ترسيخ النظام الديمقراطي لمستقبل عراقي اقتصادي اجتماعي مزدهر سيبقى رهينا بتوافر معالجات وطنية ذات صفة جمعية موحدة تعتمد على القوى السياسية العراقية كافة في برنامج وطني مشترك يأخذ بالاعتبار : قوة المجتمع المدني وتماسكه وهيكل المؤسسات السياسية وطبيعة الازمات السياسية والاقتصادية المحيطة بالبلاد ومستوى البطالة والفقر واللامساواة الاقتصادية وهيكل الاقتصاد نفسه فضلا عن قدرة الاندماج في النظامين الاقتصادي والسياسي الدوليين . وان ادراك ذلك لا يتم الا بتوافر الترتيبات المؤسسية الديمقراطية لبلوغ القرارات السياسية من خلال سلطة الشعب بغية اتخاذ القرارات الكفء بوسائل يبقى مصدرها الكفاح التنافسي الصحيح من اجل اصوات الناس الانتخابية وتحقيق امالهم في مجتمع التنمية والعدل .

انتهى